أقلمة الصراع في اليمن: دراسة في الأطراف والأطماع

Regionalization of conflict in Yemen: A study of parties and ambitions

الدكتور/ أحمد الفقية[1، 2، 3]
Dr./ Ahmed Elfakih
[1]**جامعة تلمسان، (الجزائر)**
University of Tlemcen,(Algeria)
[2]**مخبر حوار الحضارات والديانات في حوض البحر المتوسط**
Lab: Dialogue of civilizations and religions in the Mediterranean
[3]**المؤلف المراسل** (author correspondent)؛ ahmed.elfakih@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/03 **تاريخ القبول للنشر:** 2022/07/02 **تاريخ النشر:** 2022/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد الصديق معوش (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ محمد غدير إبراهيم (جامعة الوادي)

ملخّص:

هدفت الدراسة في الأسباب الحقيقية للأزمة اليمنية والتي حوّلت الحراك السياسي والاجتماعي في اليمن (يمني- يمني) إلى أزمة دولية متعدّدة الفواعل ومتشابكة المصالح صعب إيجاد حل لها.وذلك من خلال توضيح الغموض بشأن التدخلات الإقليمية لكل من الإيرانية، السعودية والإماراتية الأطراف الذين لهم الحضور البارز والدور المؤثر في هذا الصراع، بالإضافة إلى محاولة الوقوف على خلفية وحقيقة أطماع هذه التدخلات من خلال تسليط الضوء على الآليات والوسائل التي اعتمدتها الأطراف الثلاث لإثبات شرعيتهم للتدخل في الشأن اليمني. فرغم تباين اِستراتيجيات التدخلات الإقليمية في اليمن بين التدخلات المباشرة وغير المباشرة وبين العسكرية والإيديولوجية والسياسية غير أن أهدافهم كانت وإلى حد بعيد متشابهة تمثلت في محاولة تحقيق موطئ قدم في المنطقة، بغرض تنفيذ المشاريع الاِقتصادية والتوسعية بهدف الوصول إلى المكانة الإقليمية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: اليمن؛ الصراع اليمني؛ الأطماع الإقليمية؛ التدخلات المباشرة.

Abstract:

This study aims to examine the real causes of the Yemeni crisis, which transformed the political and social movement in Yemen (Yemeni-Yemeni) into an international crisis with multiple actors and intertwined interests, which is difficult to find a solution to. This is by clarifying the ambiguity regarding the regional interference of the Iranian, Saudi and Emirati parties who have a prominent presence and an influential role in this conflict, in addition to trying to identify the background and reality of the ambitions of these interventions by highlighting the mechanisms and means adopted by the three parties to prove their legitimacy to intervene in the conflict of the Yemeni issue

Despite the different strategies of regional interventions in Yemen between direct and indirect interventions and between military, ideological and political interventions, their goals were to a large extent similar, represented in an attempt to achieve a foothold in the region, with the aim of implementing economic and expansion projects with the aim of reaching a regional position in the region.

***Key words**: Yemen; Yemeni conflict; Regional ambitions; Direct interventions.*

مقدّمة:

شهدت العديد من الدول العربية عملية محاكاة لما عرف بالحراك المجتمعي والمتداول إعلاميا بـ: "الربيع العربي"، واليمن لم تكن بعيدة عن ذلك رغم أن المطالب المنادية بالتغيير والإصلاحات السياسية كانت حاضرة قبل سنة 2011، غير أن تجاوب الشارع اليمني مع هذه الحراكات تميز بسرعة تطور الأحداث نظرا لتعدد الأطراف. فالأزمة في اليمن لم تقتصر على جناح النظام السياسي (السلطة والمعارضة) بل أضحت في وقت وجيز أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، وكذا ثقافية نابعة من البيئة الداخلية، والتي اعتبرت بمثابة عوامل مساعدة على دخول أطراف خارجية في الصراع اليمني خاصة الإقليمية. حيث تعد كل من المملكة السعودية وإيران والإمارات الدول الأكثر حضورا وتأثيرا في المشهد اليمني لكل واحدة منها أسلوبها وإستراتيجيتها التي تحقق أهدافها ومصالحها في اليمن، وهو الأمر الذي أوصل البلاد إلى أزمة طال أمدها وصعب إيجاد حل لها. وبغرض البحث في هذه الأطراف وأهدافها نطرح الإشكالية التالية:

هل أطماع الأطراف الإقليمية أثرت على الصراع اليمني؟

وكإجابة مسبقة على الإشكالية اِفترضنا ما يلي:

ارتبط تعقد وطول أمد الصراع في اليمن بتدخلات كل من السعودية وإيران والإمارات بغرض تحقيق مشاريع النفوذ والهيمنة.

الطرح المنهجي:

تتطلب طبيعة دراسة الموضوع الاستعانة بالمناهج التالية:

منهج دراسة الحالة: تمت الاستعانة به للبحث في حالة الصراع اليمني وتشخيص دوافع التدخلات الإقليمية فيها.

المنهج التاريخي: استعمل بغرض سرد الأحداث والوقائع التي واكبت تطورات الصراع في اليمن.

المنظور الواقعي: تمّ توظيفه لتفسير حقيقة التدخلات الإقليمية والمتمثلة في مصالحهم الوطنية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة تدخل الأطراف الإقليمية في الصراع اليمني والمتمثلة في السعودية وإيران وكذا الإمارات وذلك من خلال إبراز أطماعها في اليمن، والظروف المساعدة على إيجاد موطئ قدم لها في هذا الصراع من خلال تحليل أسباب الصراع في اليمن.

المبحث الأول:

دور العوامل المحلية في الأزمة اليمنية

يعرّف سنايدر« snyder » البيئة الداخلية بأنّها:" تشمل ما يعرف بالسياسات الدّاخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدولة، كذلك الثقافة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه" (حتي، 1985، الصفحة 179) وبهذا تشتمل البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله متغيّرات ماديّة ومتغيّرات معنوية (بولمكاحل، 2009، الصفحة 09)، وبالعودة إلى الصراع في اليمن نجد أنه كان للمتغيرات المادية والمتمثلة في الأهمية الجيواستراتيجية للدولة الدينية بالإضافة إلى غياب وعي الفواعل المحلية الدور الرئيسي في تدخلات القوى الخارجية وعليه سوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لليمن

تقوم الأهمية الجيواستراتيجية في التحليل على الدمج بين الأبعاد المكانية والسياسية والبشرية والاقتصادية وكذا العسكرية، فموقع الدولة نقصد به الإطار الجغرافي الكبير الذي يحدد علاقات المكان مع غيره من الأماكن والظواهر الطبيعية والبشرية، كما يقصد بالموقع الجغرافي مقدار إشراف الدول على البحار أو عدمه وكذا مدى قربها أو بعدها من المناطق الحيوية في العالم (المناطق الغنية بالثروات الطبيعية)(بوسكران، 2012، الصفحة 330).

فاليمن يكتسب أهميته الجيواستراتيجية لأنه يعدّ الطريق الطبيعي القصير للتجارة العالمية، فهو يقع في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 12 درجة و 20 درجة شمال شرق خط غرينتش. أين تتداخل الملامح الجغرافية لكل من اليمن وحدوده البحرية، فهو يقع ضمن قارة آسيا وفي ركنها الجنوبي الغربي. يحدّه من الجهة الغربية البحر الأحمر وشرقا سلطنة عمان، والمملكة السعودية شمالا ومن الجهة الجنوبية خليج عدن وبحر العرب. فهو بإطلاله على الجنوب الشرقي للبحر الأحمر يربط مباشرة البحر العربي بالبحر الأحمر، وبذلك فهو يتوسط البحار شرقا وغربا بصفة عامة كما يتوسط البحر المتوسط والمحيط الهندي على وجه الخصوص (العشملي، 2006، الصفحة 16-17).

وما زاد من أهمية اليمن هو امتلاكه لمجموعة جزر ذات أهمية جيوسياسية مثل جزيرة **ميون Mayyun** وجزيرة **سقطرى** التي تعدّ محط اهتمام لجميع القوى الإقليمية خاصة الإمارات، وذلك لما تمثله من أهمية في المحيط الهندي وامتداده في بحر العرب وخليج عمان، فمن يسيطر عليها يسيطر على مياه خليج عدن ومن يسيطر على خليج عدن بإمكانه أن يسيطر على مضيق باب المندب (بوسكران، 2012، الصفحة 330)، وتنبع أهمية هذا الأخير (باب المندب) من كونه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي وبحر عمان، وهو يتوسط المسافة بين مدينتي السويس وبومباي الهندية.يبلغ الطول الإجمالي للمضيق 50ميلا بحريا وعرضه 19.5 ميلا بحريا (الأسمر، 2019، الصفحة 111)، ومن أهم موانئ المضيق نجد ميناء "عدن" و "جيبوتي" وهما يمثلان المركز الرابع والسادس على التوالي بين موانئ العالم من حيث ازدحام حركة المرور (الزبيدي، 2020، الصفحة 151). فوفقا لدراسة

الباحث "SHAUL SHAY" المعنونة بـ "the war over the Bab almandabstraits and the redseacoasth" فإن المضيق على قدر عال من الأهمية بالمقارنة مع بقية المضائق الدولية وذلك باعتباره ممرا بديلا عن "cope of good hope" بجنوب إفريقيا الذي يلقي عبئا على التجارة الدولية من حيت بعد المسافة وكذا التكلفة المالية، لذلك فهو ممر رئيسي لأكثر من 30 % من حركة النفط العالمية (الهلي، 2019، الصفحة 118). وازدادت أهميته بعد ظهور أكبر مخزون للبترول في الوطن العربي وخاصة في شبه الجزيرة العربية.

فالأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مضيق المندب انعكست سلبا على المنطقة الواقع فيها. أين أضحت نقطة جذب وتصارع قوى محلية و إقليمية وكذا عالمية كانت نتيجتها حدوث أزمة في اليمن.

المطلب الثاني: دور النظام السياسي في الأزمة اليمنية

توصف الأزمة اليمنية على أنها أزمة دولة ومؤسسات وقيادة وسياسات كنتيجة لهشاشة النظام الدّاخلي وشخصنه السلطة وغياب الديمقراطية الحقة بالإضافة إلى ضعف التنمية وانتشار الفساد (القاسم، 2021). فالنظام السياسي اليمني الذي استمر الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" يقوده لأكثر من ثلاثة عقود استطاع أن يؤسس منظومة فساد واسعة عبارة عن شبكة معقدة من اللوبيات المالية والعسكرية والأمنية، السياسية والقبلية وهي شبكة متينة في قوتها معقدة في تركيها ومتباينة في أهدافها (مركز الفكر للدراسات والأبحاث، 2021). فمن خلال تتبع المراحل التطورية التي مرّ بها النظام السياسي اليمني نلاحظ أنه تميز باللاّاستقرار السياسي بدءا من المرحلة الاستعمارية مرورا بالدولة الشطرية (التقسيم الشمالي والجنوبي) إلى غاية الدولة الجمهورية، سواء في فترة الوحدة أو ما بعد الوحدة التي شهدت حرب 1994 وحرب صعدة من 2004 إلى 2009. وبصفة عامة يمكن القول أن النظام السياسي عانى عدة أزمات نحصرها في:

- **أزمة شرعية**: يلاحظ غياب الشرعية السياسية المستمدة من إرادة الأغلبية، من خلال تفرد حزب المؤتمر الشعبي العام بالسلطة وإقرار إصلاحات دستورية تخدم النخب الحاكمة. وآخرها محاولة توريث السلطة من الأب إلى النجل أحمد علي عبد الله صالح، حيت عكست انتخابات 2006 عودة الحزب الحاكم ليؤكد على تمسك زعيمه الرئيس علي عبد الله صالح بالسلطة بعد أن تعهد بالتخلي عنها، وتعتبر النقطة التي طبعت حالة الصراع القائم بين النظام والمعارضة المتمثلة في جبهة اللقاء المشترك.

-**أزمة مشاركة:** رغم معرفة اليمن بعد الوحدة 1990 لثلاث دورات اِنتخابية برلمانية ودورتين رئاسيتين وكذلك دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية، إلّا أنها قد عجزت عن تحقيق الأهداف المعلنة ما جعل نسبة المشاركة في الانتخابات تتدنى إلى أضعف المستويات في اليمن، يضاف إلى ذلك غياب الوعي السياسي لدى المواطن اليمني (العامري، 2011، الصفحة 151)

- **أزمة تكامل و اِندماج**: حيث يعاني اليمن من اِنتماء أفراده و ولاءهم إلى الكيانات محلية محدودة أصغر من الوطن والدولة كالقبيلة، الطائفية (سني – شيعي)، المنطقة (شمال – جنوب) وهو ما زاد من تعقيد الأزمة في اليمن.

- **أزمة تغلغل**: تعتبر حروب صعدة الست التي خاضتها الحركة الحوثية ضدّ السلطة اليمنية بداية من 2004 إلى 2009 دليل على عجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها، وعدم قدرتها على الوصول إلى

كافة مكونات المجتمع (جعشان، 2012، الصفحة 94). كما تميز النظام السياسي في عهد الرئيس "علي عبد الله صالح" بعدد من السمات والخصائص نوجزها في النقاط التالية:

- **إتساع الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية:** حيث أنّه من الناحية الواقعية نجد أنّ سلطات الرئيس تجاوزت بكثير الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور وإمتدت لتصل إلى كل شيء داخل نطاق الدولة لتتجسد في سلطة الدولة ذاتها.

- **هيمنة الرئيس على المؤسستين العسكرية والأمنية:** حيت تجلى ذلك في إيصال الرئيس إلى السلطة والتي جاءت على أساس خلفيته العسكرية.

- **تراكم خبرة الرئيس:** فترة حكم الرئيس التي زادت عن 30 سنة توّلد عنها خبرة كبيرة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بما يحفظ إستقرار نظامه ومنصبه في ظلّ غياب مشروع سياسي أو إجتماعي يخدم الدولة، وهو ما يمكن وصفه بمحدودية تأثيره الفكري الذي جعله يعتمد على أسلوب بناء التوازنات بين القوى السياسية الداخلية (طويل، 2008، الصفحة 370).

المطلب الثالث: دور الفواعل الداخلية الرسمية وغير الرسمية في الأزمة اليمنية

الأزمة اليمنية معقدة التركيب ومتعددة الجوانب و متداخلة الأطراف، تتكون من شقين داخلي وخارجي. ويتمثل الشق الداخلي في الصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تمتلك مشروعا وطنيا مشتركا، بالإضافة إلى غياب المكون السياسي الحامل للمشروع (القاسم، 2021)، ويمكن تقسيمها إلى فواعل رسمية وفواعل غير رسمية

الفرع الأول: الفواعل الرسمية

تضم الفواعل الرسمية الأحزاب الرسمية الكبرى التي تتصدر المشهد السياسي في اليمن وهي تتمثل فيمايلي:

-**حزب تجمع اليمني للإصلاح:** هو أكبر حزب معارض في اليمن تم الإعلان عنه رسميا في 1990/09/13 وهو تنظيم سياسي يسعى إلى الإصلاح في جميع جوانب الحياة (جرادات، 2006، الصفحة 325). لعب دورا هامّا في إدارة عملية المشاركة في الحراك اليمني أو ما يطلق عليه داخليا بثورة 11 فيفري 2011، حيث كان له الأثر الأكبر في مسار الحراك نظرا لحجمه وإتساع قاعدته، بالإضافة إلى قدراته الإدارية والفنية والماديّة (بوسكران، 2012، الصفحة 335).

-**حزب المؤتمر الشعبي العام:** يعتبر إمتداد لفكرة " المؤتمر الشعبي " الذي تأسس عام 1965. غير أن الرئيس السابق "على عبد الله صالح" أعاد تأسيسه في صنعاء في 24 أوت 1982 ليكون قاعدة سياسة تجمع مختلف الأحزاب وهو يعتمد على المركزية و الموسمية في نشاطه ويستند على جهاز السلطة في عمله (جرادات، 2006، الصفحة 324)، غير أنّه ومع بداية الحراك اليمني مطلع 2011 بدأ الحزب يشهد عديد من الإنقسامات داخله، خاصة بعد رفض "صالح" تسليم رئاسة المؤتمر للرئيس عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى تحالف الرئيس السابق " صالح " وجناحه الموالي داخل الحزب مع حركة أنصار الله الحوثية وهو ما أدّى إلى إسقاط العاصمة صنعاء والانقلاب على سلطة الرئيس " منصور هادي " (بوسكران، 2012، الصفحة 336).

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية

تتمثل الفواعل غير الرسمية في القبائل، حركة أنصار الله الحوثية، جماعات الحراك الجنوبي، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة. وبفعل قوة نفوذ هذه الفواعل التي قامت القوى الخارجية بتغذيتها صارت منافسة للدولة اليمنية و تسببت في ضعفها إلى أن أصبح اِحتمال تقسيم الدولة واردا جدًا.

-القبائل اليمنية: تخضع العلاقة بين الدولة والقبلية كمؤسستين لقانون اللعبة الصفرية.فكلما زادت سلطة الدولة القومية تتراجع سلطة التنظيمات القبلية و العكس صحيح، ولكون التركيبة الاجتماعية في اليمن ترتكز بصفة كبيرة على القبيلة نجد أنها لعبت دورا أساسيا وكبير عند اِندلاع الحراك اليمني خاصة وأنها كانت قبل ذلك قد دعمت من طرف الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" (الشرجي، 2009، الصفحة 49)، غير أنه وفي خضم الاِحتجاجات تخلى كبار مشايخ قبائل (حاشد و بكيل) عن النظام السياسي و الرئيس "عبد الله صالح" خاصّة بعد رغبة الأخير في توريث الحكم لنجله وتقليد أفراد أسرته أعلى المناصب في الدولة، بالإضافة إلى الاتجاه نحو استمالة مجموعات أخرى من مشايخ القبائل. وبهذا أعلنت القبائل انضمامها للاحتجاجات ودخلت في صراع مع "علي عبد الله صالح" وأصبحت بذلك القبائل طرفا في لعبة التوازنات في المشهد السياسي وهو ما جعل النظام السياسي مضطرا لقبول مبادرة تسليم السلطة (بوسكران، 2012، الصفحة 336).

-حركة أنصار الله الحوثية: تعتبر جماعة الحوثيين تنظيم عقائدي سياسي يسعى لإحياء الإمامة من جديد، وهو منشق أساسا من المذهب الزيدي. وأصل الحوثية يعود إلى الزعيم المتمرد الأول "حسين بدر الدين الحوتي" (شرفي، 2018، الصفحة 119-120). وقد تحولت الحركة بفعل الدعم المادي والمعنوي إلى أداة في يد إيران لخوض حرب بالوكالة في اليمن. فقد سمحت اِحتجاجات 2011 لحركة أنصار الله الحوثية بالتأثير في مستقبل النظام السياسي والبلاد ككل. فقد أصبحت القوة الرائدة في العملية السياسية خاصة بعد نجاحها في إسقاط العاصمة صنعاء في 2014 عقب تحالفهم مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح". ولم يتوقف الحوثيون عند هذا الحد وإنما عملوا على إفشال كافة عمليات التسوية المطروحة وهو ما أبقى الدولة اليمنية في حالة من تشابك وتداخل للأطراف والمصالح.

-جماعات الحراك الجنوبي : تتكون الأخيرة من عديد الحركات الجنوبية و الانفصالية التي تقاتل بهدف استعادة دولة الجنوب وفك الارتباط مع الشمال والذي كان قد أعلن عليه بموجب الوحدة في 1990. وهدفه الأساسي هو تأسيس مدينة عدن كعاصمة لجنوب اليمن، وتعتبر جماعات الحراك الجنوبي أداة في يد الإمارات تم اِستغلالها بعد تدخل الأخيرة في الصراع اليمني تحت ما عرف "**بعاصفة الحزم**" لتكشف بعدها الإمارات عن أهدافها الخفية التوسعية في اليمن.

-تنظيم القاعدة: اِستغلت الجماعات المتطرفة وأولها تنظيم القاعدة و داعش في شبه الجزيرة العربية المظالم السياسية والغضب الشعبي من السلطة وكذا الفراغ الأمني، حيث تمكنت من السيطرة على بعض الأراضي اليمنية، أين تمكنت سنة 2015 من السيطرة على المكلا والتي تعتبر من أكبر مدن اليمن (بوسكران، 2012، الصفحة 338).

المبحث الثاني:

تدخلات وأطماع القوى الإقليمية في اليمن الإيرانية - السعودية - الإماراتية

رغم أن الأزمة في اليمن بدأت كأزمة داخلية (أزمة يمنية - يمنية) كما أشرنا في المحور الأول بسبب عدة عوامل (سياسية - اقتصادية - اجتماعية - أمنية - دينية)، إلاّ أنّ مصالح الدول الإقليمية في المنطقة أوجدت متغيرات ساعدتها (حركة أنصار الله - الحراك الجنوبي - التحالف) على تغير مسار الأزمة أهدافها وحولتها من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية متعددة الأطراف (سعودية - إيرانية - إماراتية) والأهداف تدار على أرض يمنية من أجل السيطرة وزيادة النفوذ وهو ما سوف نحاول شرحه في هذا العنصر.

المطلب الأول: تدخلات وأطماع إيران في اليمن

بعد اِنتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979. بدأت إيران في تنفيذ إستراتيجية مؤسسة على فكرة " تصدير الثورة " إلى الخارج حيث ارتبط العامل العقدي الإيراني بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية واعتبار السند الديني أساسي للسلطة السياسية، غير إن الواقع اثبت أن السياسة الإيرانية يتداخل فيها البعد العقائدي الديني مع البعد البراغماتي المصلحي. فهي تسعى لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية من جهة، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وهو الملاحظ ضمن مجالها الإقليمي. حيث شكل القرب الجغرافي، الدين الإسلامي المشترك، الاحتكاك الثقافي والحضاري عوامل جذب للقادة الإيرانيين للاهتمام بالمنطقة العربية عموما واليمن خصوصا. حيث عملت على رسم سياسات موجهة لها خصيصا مستغلين في ذلك الجانب الديني بوجود طوائف شيعية تعاني من مظاهر الفساد واللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية، كما هو الحال مع الطائفة الاثنى عشرية باليمن، الأمر الذي سهل على إيران استقطابهم عبر الدعم المالي والمعنوي ليصبحوا أداة رئيسية ممثلة في حركة "أنصار الله الحوثية"، حيث وجدت إيران في الحوثيين حليفا ملائما، فدعمتهم بالمال والسلاح. وقامت بتدريب مقاتليهم وتعبأتهم مذهبيا ليتحولوا بعد فترة زمنية قليلة إلى قوة مسلحة تثير القلائل والاضطرابات وتخوض حروبا بالوكالة عن إيران. حيت خاضت الحركة الحوثية ست حروب مع النظام اليمني عرفت بحروب صعدة كانت أولها في سنة 2004 وآخرها في 2009. لتنتقل في خطوة موالية تزامنت مع اندلاع الحراك السياسي والاجتماعي في اليمن مطلع 2011 من تأييد للحراك للوصول إلى السيطرة على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014.فرغم اصطباغ التدخل الإيراني في اليمن بمظهر طائفي، إلّا أن إيران سعت من خلال تواجدها في اليمن إلى تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلي:

1- هدف جيوسياسي لتوسيع مجال النفوذ الإيراني: بحكم الموقع الجغرافي لليمن القريب من السعودية تحاول إيران تطويقها جنوبا خاصة بعد نجاحها في تطويقها شمالا بإسقاط الرئيس العراقي وذلك في إطار بحثها عن دور ومكانة إقليمية في المنطقة (بوسماعيل، 2021، الصفحة 785).

2- هدف عقائدي لتصدير الثورة: تسعى إيران إلى تحقيق التمدد الشيعي في المنطقة لاعتقادها أن الوضع في اليمن مواتٍ لاستقبال مثل هكذا أفكار ثورية عبر علاقاتها مع الحوتين الذين يمثلون أحد الفرق الزيدية المتشددة.

3- الإضرار بدول الجوار الإقليمي لليمن: تسعى إيران إلى إثارة التوترات والإضطرابات السياسية في دولة اليمن يهدف بالأساس إلى إشغال دول الخليج العربي وبالأخص المملكة العربية السعودية بمواجهة تهديدات والأخطار الناجمة عنها مما يعزلها في الوقت نفسه عن ممارسة أي أدوار إقليمية في دول المنطقة خاصة دول العراق وسوريا، لبنان.

4- تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الدولية: فإيران تجد في تدخلها في دولة اليمن فرصة سانحة لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لدفعهم إلى الإعتراف بمصالحها الإستراتيجية خصوصا فيما يتعلق بطموحاتها الرامية إلى الحصول على التكنولوجيا النووية العسكرية وتطوير قدراتها الصاروخية بعيدة المدى.

وبهذا نجد أن إيران اِعتمدت على توظيف الأداتين الصلبة والناعمة لتدعمها في اليمن، فالوسائل والأدوات الناعمة تمثلت في التشيع السياسي والأداة الإعلامية، بينما الوسائل والأدوات الصلبة فتمثلت في الدعم العسكري الذي تقدمه لجماعة أنصار الله الحوثية (حسن، 2020، الصفحة 152-157).

المطلب الثاني: تدخلات وأطماع السعودية في اليمن

سيطرت السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية، الدينية والسياسية، إلاّ أنّ نفوذها بدأ يتراجع مند 2011 وذلك بعد أن غير بعض أوجل حلفائها بوصلة اِتجاههم بما يتلاءم وتحقيق مصالحهم نحو إيران- قطر- الإمارات (ساحلي، 2020، الصفحة 462).

الأمر الذي وجدت فيه السعودية تهديدا واضحا وصريحا للتوازنات السياسية وأوضاع النظم الحاكمة في منطقة الخليج العربي، ما دفعها إلى الانخراط في الشأن اليمني لضبط إيقاعه على النحو الذي يتلاءم ومتطلبات الإستقرار السياسي فيها وفي الأنظمة السياسية الخليجية عامة.

حاولت السعودية عند بداية الحراك اليمني تبنّي أداة سليمة تمثلت في النهج السياسي الهادف إلى دعم بقاء النظام اليمني والمتمثل في نظام الرئيس "علي عبد الله صالح"، وهو ما لم تستطع تحقيقه، فاِنتقلت إلى تبني صيغة سياسة اِنتقالية برعاية دولية أممية أوروبية تهدف إلى نقل السلطة السياسية من الرئيس "علي عبد الله صالح" إلى نائبه "عبد ربه منصور هادي" وفقا لما عرف بالمبادرة الخليجية. وفي خضم التطورات اللاحقة التي شهدها اليمن من استيلاء الحوثيين المدعمين إيرانيا على السلطة في صنعاء، وجدت السعودية نفسها مجبرة على تبني الأداة العسكرية من خلال إعلانها على التحالف العربي مع 10 دول والتدخل عسكريا في اليمن على نحو مباشر فيما عرف "بعاصفة الحزم" (عيسى، الصفحة 161). وقد أعلنت أن هذه الحملة تسعى إلى تحقيق مجموعة من أهداف منها:

- سرعة استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن والمبادرة الخليجية.
- مجابهة النفوذ الإيراني المتوغل في اليمن وِ استمرار مكافحة الإرهاب.
- تكثيف جهود تقديم المساعدات الإغاثية و الطبيّة لليمنيين و إفساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية (ساحلي، 2020، الصفحة، 462).

هذا عن الأهداف المعلنة للتدخل، إلاّ أنّ هناك العديد من الأهداف الخفية التي سعت السعودية إلى تحقيقها من وراء تدخلها العسكري في اليمن نعدّدها فيما يلي:

1- مجابهة النفوذ الإيراني الممتد في اليمن، خصوصا مع التنافس الإقليمي المحموم بين إيران والسعودية على اكتساب النفوذ و لعب دور إقليمي في المنطقة.

2- الوقوف في وجه التهديدات الإيديولوجية و المتمثل في المدّ الشيوعي الإيراني مقابل السنّي السعودي.

3- الاستفادة من الأهمية الإستراتيجية للموقع اليمني: تسعى السعودية إلى تأمين الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى سعيها الحثيث إلى الحصول على منفذ في بحر العرب والمحيط الهندي لتصدير منتوجاتها النفطية إلى الصين و آسيا شرقا، و هو ما يجنبها التهديدات الإيرانية عبر مضيق هرمز.

4- حماية الأمن القومي العربي والخليجي.

5- لعب دور قيادي و توجيه رسائل رادعة لعدّة دول في المنطقة كسوريا وإيران (حسن، 2020، الصفحة 162).

فالملاحظ على تدخلات السعودية في اليمن أنّها و على الرغم من وجود خبرة كبيرة في تعاملها مع اليمن تمتد لعقود من الزمن إلاّ أنّها أخفقت في جميع تدخلاتها سواء السلمية منها أو العسكرية بسبب عدم كفاءتها في تقدير الكيفية المثلى في تعاملها مع اليمن (مطهر، الصفحة 48).

المطلب الثالث: تدخلات وأطماع الإمارات في اليمن

العلاقة بين اليمن والإمارات لم تشهد استقرارا إلاّ في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء "**عدن**" لصالح شركة موانئ "**دبي**" في 2008 لمدّة 25 عاما قابلة للتجديد لمدّة عشر سنوات، و التي كانت بمثابة تنازل عن نشاط ميناء "عدن" المهم و الذي كان يصنف سابقا بأنّه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك فيما يخص تزويد السفن بالوقود لصالح ميناء "جبل علي" الذي أصبح محطة مهمة في الخطوط البحرية التجارية الدولية. إلاّ أن هذه الاتفاقية ألغيت في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن تحت ضغط الأصوات اليمنية المطالبة بإلغاء الاتفاقية بسبب حالة التراجع المستمر لأداء الميناء. حيث شهد عدد الحاويات المسجلة تراجعا من 422 ألف حاوية في 2008 إلى 146 حاوية في عام 2011 (ساحلي، 2020، الصفحة 462-463).

وتدخلت القوات الإماراتية في حرب اليمن منذ انطلاق العملية العسكرية الموسومة بـ"عاصفة الحزم" في 26 مارس 2015 بنحو 5000 جندي تتمركز داخل قواعد عسكرية في عدّة مناطق أهمّها: البريقة (عدن الصغرى) التي تعدّ المركز الرئيسي للقوات الإماراتية في اليمن، الريان (مطار الريان بالمكلا) بمحافظة حضرموت (الساحل)، وبلحاف بمحافظة شبوة، والمخا (ميناء) بمحافظة تعز، والخوخة بمحافظة الحديدة.

ويتمثل دور القوات الإماراتية في القيادة و السيطرة على التشكيلات المسلحة التي أنشأتها ودعمتها أثناء المعارك مع الحوثيين في المحافظات الجنوبية خلال عامي 2015-2016، حيث غدت هذه القوات ركيزة أساسية للإستراتيجية الأمنية الإماراتية في اليمن إلى جانب تشكيلات مسلحة أخرى أنشأتها لهذا

الغرض (ساحلي، 2020، الصفحة 464) أطلق عليها فيما بعد اِسم " القوات المشتركة " والتي تتشكل من قوات الحزم الأمني وألوية العمالقة وقوات النخبة الخصرومية والنخبة الشبوانية والحرص الجمهوري.وإعتبارا من منتصف 2019، تفاقمت حدّة الخلاف السعودي الإماراتي، ما دفع أبوظبي إلى تخفيض وجودها العسكري في اليمن. وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية في التحالف العربي "عاصفة الحزم"، مقابل تعزيز الدعم لجماعات جنوب اليمن التي لديها خلافات ظاهرة مع فصائل تدعمها السعودية، وقد تفاقم الخلاف بعد أن أبدت السعودية اِستعدادا للعمل مع عناصر الإخوان المسلمين في اليمن (بوناب، 2020، الصفحة 35).

وعن أهداف الإمارات وتدخلها في اليمن فيرجعه الكثير من الباحثين إلى دوافع اِقتصادية ترتبط بالموانئ والسواحل اليمنية وفي مقدمتها ميناء "عدن" الاستراتيجي الذي تخشى من تداعيات تفعيله على موانئ "دبي". ومن جهة أخرى يذهب البعض إلى أن الدوافع السياسية الإماراتية في اليمن مكنونة بالمخاوف السياسية الأمنية المتعلقة بصعود الأحزاب الإسلامية خاصة منذ 2011.

غير أنه ظاهريا تتمثل المصلحة الرئيسية للإمارات فيما يلي:

1- تدرك الإمارات أهمية ميناء "عدن " و" المخا " بالنسبة للبريطانيين وكذا أهمية "الجديدة" للأمريكيين وهو ما سوف يعزز أواصر التعاون والتفاهم مع لندن و واشنطن حول الخطوط العريضة لتقاسم النفوذ معها.

2- إيجاد بديل لمضيق هرمز عبر مدّ أنبوب نفط لساحل محافظة المهرة على بحر العرب، يكون بمقدوره تصدير النفط في حال تعرض مضيق هرمز للإغلاق من قبل إيران.

3- تعد السيطرة على أرخبيل سقطرى على رأس الأطماع الإقتصادية الكبرى التي تطمح إليها الإمارات. حيت تتطلع لبناء ميناء اِستراتيجي في هذه الجزيرة، لاسيما في ظل الميناء الذي تعمل الصين على بنائه في باكستان، وهو يعد منافسا قويا لميناء "جبل علي". كما أن سيطرتها على هذه الجزيرة ستمكنها من التحكم في التجارة التي تمر عبر قناة السويس ومضيق باب المندب بين اليمن والقرن الإفريقي.

4- استغلال الرغبة الدولية في مكافحة الإرهاب لتسويق تدخلها في اليمن وتعزيز شرعيتها ومكانتها في الساحة الإقليمية والدولية كشريك مهم في محاربة الإرهاب.

5- السيطرة على مئتي كيلومتر من الساحل اليمني، وهي دعامة مركزية في مخطط أبو ظبي لتصبح قوة عظمى في مجال الطاقة (بوعزة و باسماعيل، 2021، الصفحة 787). فالملاحظة التي يمكن رصدها في تدخلات الإمارات في الصراع اليمني، هي أنها تمتلك إستراتيجية واضحة لما تريده في اليمن وما لا تريده خاصة في جنوب اليمن تعمل وفقها وتكيف علاقاتها تبعا لمصالحها، وقد ساعدها في ذلك إدراكها لأهمية الغطاء السعودي في تنفيذ أجندتها وشرعية تدخلها ضمن التحالف الداعم للشرعية.

وفي هذا الصدد أشار" أندريا روغ" Andrea Rugh إلى ثلاث عوامل أسهمت في تشكيل الثقافة السياسية لقادة الإمارات العربية المتحدة وهي كالآتي:

1/ المشاركة البريطانية المتنامية في شؤون الإمارات.

2/ التحضر.

3/ الحصول على كميات هائلة من الثروة عقب اِكتشاف النفط.

غير أن تدخل الإمارات في الصراع اليمني جلب لها العديد من الاِنتقادات غير مسبوقة بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الاِنتهاكات الإنسانية التي أحدثتها في الداخل اليمني، كانت أخطر الاِتهامات في اِحتفاظها بشبكة سرية من السجون في اليمن، وتسليح ميليشيات مناهضة للحوثيين ومرتبطة بتنظيمي "القاعدة" والدولة الإسلامية (بوناب، 2020، الصفحة 34-35).

الخاتمة:

الموقع الإستراتيجي الذي يحتله اليمن جعله محط أطماع العديد من الدول، خاصة دول الجوار الإقليمي التي سعت للسيطرة على مقدرات البلاد، مستغلة في ذلك الظروف المحلية المتردية التي عاشها اليمن والمتمثلة في هشاشة وعدم الإستقرار السياسي الذي ميز النظام اليمني، بالإضافة إلى تفشي ظاهرتي المحسوبية و الفساد، وعدم التقارب و الإنقسامات داخل القوى السياسية و الإجتماعية والتي اتخدت منها القوى الإقليمية أدوات محلية ثم توظيفها في الصراع لإدارة وتحقيق مشاريعها في المنطقة.

وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى نتيجة أنه:

رغم تباين اِستراتيجيات التدخلات الإقليمية في اليمن بين التدخلات المباشرة وغير المباشرة وبين العسكرية والإيدلوجية والسياسية غير أن أهدافهم كانت وإلى حد بعيد متشابهة تمثلت في محاولة تحقيق موطئ قدم في المنطقة بغرض تحقيق المشاريع الاِقتصادية والتوسعية بهدف الوصول إلى المكانة الإقليمية في المنطقة.

فقد تمثلت أطماع كل من إيران - السعودية - الإمارات فيما يلي:

الأطماع الإيرانية: سعت إيران لزيادة نفوذها في المنطقة وتحديدا البحر الأحمر والتموقع في باب المندب الذي يعتبر مكسبا مهما لها بعد سيطرتها على مضيق هرمز، وذلك من خلال دعمها للحوثيين بهدف إضعاف السعودية وإطالة أمد الأزمة اليمنية.

الأطماع السعودية: تسعى السعودية من تدخلات اليمن إلى وقف النفوذ الإيراني في المنطقة ومنعها من تنفيد مخططها الرامي لتشكيل هلال شيعي، بالإضافة إلى محاولتها اِستغلال الثروات الطبيعية المكتشفة في اليمن، وبغرض ذلك تدخلت عسكريا في الصراع اليمني.

الأطماع الإماراتية: تسعى الإمارات إلى السيطرة على المناطق الجنوبية خاصة ميناء عدن و جزيرة سقطرى، وهي تدعم لغرض ذلك جماعات الحراك الجنوبي، وعليه نقترح التوصيات التالية:

- لابد للدول الإقليمية المتدخلة في الشأن اليمني إعادة النظر في اِستراتيجياتها تجاه اليمن، ومحاولة تكييفها بما يخدم مصالح الجميع بما فيها اليمن.

-ينبغي على المجتمع الدولي النظر في الاِنتهاكات التي تشن ضدّ اليمنيين وتسليط العقاب على المسؤوليين على تلك الإنتهاكات.

- يتوجب على القوى المحلية اليمنية الاقتناع أن حل الأزمة يبدأ من الداخل اليمني، بمعنى من خلال التوافق فيما بينهم.

الإحالات والمراجع:

1. يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص179.
2. بولمكاحل إبراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر غير منشور، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص 09.
3. فاطمة الزهراء بوسكران، الأزمة اليمنية: صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2012 ص330.
4. محمد أحمد العشملي، الوحدة والصراع السياسي دراسة في تكوين اليمن الحديث 2004/1820، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006 ص 16-ص17.
5. فاطمة الزهراء بوسكران، مرجع سابق ذكره، ص 330.
6. خال أحمد الأسمر، جيو سياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي دراسة حالة إمدادات الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإقتصادية، برلين، 2019، ص 111.
7. كريم مطر حمزة الزبيدي، مضيق باب المندب في الصراعات الدولية، مجلة منون، العدد 03، فيفري 2020، سعيدة، جامعة مولاي الطاهر كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ص 151.
8. عبد القادر الهلي، مضيق باب المندب بين الأهمية الإستراتيجية و تصاعد حدة التهديدات الأمنية، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص 118 .
9. محمد حسين علي القاسم، الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين، على الموقع "http :democraticac.de / ? p=77290، تاريخ الدخول13 /2021/09، على الساعة 15سا 20 دقيقة"
10. الدولة العميقة في اليمن ....النشأة والمستقبل، مركز الفكر للدراسات والأبحات، نشر يوم2011//11/06، على الموقع«http://fikercent .com، تاريخ الدخول13 /2021/09، على الساعة 15سا 40 دقيقة
11. علي محمد حسن العامري، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات الدولية، العدد 49، ص151.
12. صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للإستقرار السياسي فاليمن (1990 – 2010) دراسة سياسة، مذكرة ماجستر غير منشورة، الدنمارك، الأكاديمية العربية، كلية القانون والسياسة قسم العلوم والسياسة، 2012، ص94.
13. ناصر محمد علي طويل، العلاقة بين النظام السياسي والأخوة المسلمين في اليمن، "دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 370 .
14. محمد حسين علي قاسم، مرجع سبق ذكره .
15. جرادات مهدي أنيس، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006. ص 325.
16. فاطمة الزهراء بوسكران، مرجع سبق ذكره، ص. 335 .
17. جرادات مهدي أنيس، مرجع سبق ذكره، ص. 324 .

18. فاطمة زهراء بوسكران، مرجع سبق ذكره، ص 336 .
19. عادل مجاهد الشرجي، محمد أحمد المخلافي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، 2009، ص 49.
20. فاطمة الزهراء بوسكران، مرجع سبق ذكره، ص336
21. مريم شرفي، تداعيات الأزمة الحوتية على الدولة السعودية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، أفريل 2018، ص 119 - 120 .
22. فاطمة الزهراء بوسكران، مرجع سبق ذكره، ص 338 .
23. عبد الكريم باسماعيل، دور الأطماع الإقليمية في النزاع اليمني، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 59 ، 2021، ص 785 .
24. أحمد محمد محمود حسن، التدخلات في الأزمة اليمنية " في تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) نمودجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاِقتصادية، برلين، 2020، ص152- ص 157
25. مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية و اِنعكاساتها على أزمة اليمن، دراسات الشرق الأوسط، 12.02.2020 ص462.
26. أحمد محمد محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 161.
27. مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص462.
28. أحمد محمد محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص162.
29. الصفاري مطهر، جنوب و شرق اليمن جغرافيا تنازعها القوى الإقليمية، ورقة سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص48.
30. مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 462-463.
31. مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 464.
32. كمال بوناب، الأزمة في اليمن، المؤثرات الداخلية والفواعل الخارجية، مجلة لباب، الجزائر، ص 35.
33. عبد القادوس بوعزة، عبد الكريم باسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 787.
34. كمال بوناب، مرجع سبق ذكره، ص 34 – 35 .

أقلمة الصراع في اليمن: دراسة في الأطراف والأطماع ـــــــ